باب ما لا ينصرف

يعنون بما لا ينصرف: ما حذف منه التنوين والجر بناء على أن الصرف هو المتصرف في جميع الأحوال.

واختلفوا لِمَ منع الاسم غير المنصرف من الصرف على مذاهب؟

ولكن الراجح من ذلك أن منعه إنما أتى من شبهه للفعل بكونه فرعا من جهتين من تسع وقيل عشر جهات، أحدهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما كما أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد[1].

وقد اختلفت لغات العرب في بعض أنواع من الممنوع من الصرف، وإن كان هناك من قد نقل عن الأخفش والكسائي:

أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا ثبت لغة لقوم من العرب[2].

قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام[3].

****

(١) الهمع ١: ٢٤ وما بعدها، شرح التصريح ٢: ٢٠٩.

(٢) الهمع ١: ٣٧، التاج المكلل: نسخة مصورة في المكتبة المركزية جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٥٨- نحو.

(٣) الهمع ١: ٣٧، والتاج المكلل أيضًا.